انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على تحمل الشباب للمسؤولية الاجتماعية.

Reflection the crisis of prompt justice social on the youth's assumption of social responsibility.

فضيلة سيساوي	هبة ياسف
أستاذة محاضرة ا	دكتوراه علوم في علم الاجتماع
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل	جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل
fasissaoui@yahoo.fr	hiba_yacef@live.fr

ملخص: العدالة الاجتماعية من النظم الاجتماعية التي يقرها المجتمع، وترعاها الدولة بنسق متكامل من المؤسسات على اختلاف تخصصاتها، أما سوء تطبيق العدالة الاجتماعية فيؤدي إلى ظهور ما يسمى بأزمة العدالة الاجتماعية الناجزة، هذه الأخيرة التي تؤثر بالسلب على وعي المجتمع، تضامنه وتماسكه، ومن ثم استقراره، وفئة الشباب هي الأكثر تأثيرا بأزمة العدالة الاجتماعية الناجزة. وعليه الدراسة الحالية تقدم رؤية تصورية عن انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على تحمل الشباب للمسؤولية الاجتماعية في أفعاله، كأحد الأسباب المؤدية لظهور الفعل العنيف لدى الشباب.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، العدالة الاجتماعية الناجزة، أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة، الشباب، المسؤولية الاجتماعية.

Abstract: Social justice is one of the social systems that are approved by society and sponsored by the state in an integrated array of institutions of all specialties, as for the misapplication of social justice, which leads to the emergence of what is called prompt social justice crisis, the latter that negatively affects society's awareness, solidarity and cohesion, and then its stability, the youth group is the most affected by the prompt social justice crisis. Therefore, the current study provides a conceptual view of the reflection of the prompt social justice crisis on the youth's assumption of social responsibility in their actions, as one of the reasons leading to the emergence of violent action among young people.

Keywords: Social justice, prompt social justice, prompt social justice crisis, Youth, Social responsibility.

مقدمة:

ينظر للعدالة الاجتماعية على أنها العنصر التكميلي للمساواة، فالعدالة الاجتماعية هي إعطاء أصحاب الحقوق حقوقهم، وإنصافهم، ونبذ كل أشكال الظلم عنهم، مما يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة الذي يعني تمتع كل فرد في المجتمع بحقوقه الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية دون تمييز لأي سبب من الأسباب، وبغض النظر عن جنسهم، لونهم، عرقهم وانتماءهم من منطلق أن الجميع متساوي في الحقوق، والواجبات. وتتحقق العدالة الاجتماعية عن طريق مؤسسات، وتنظيمات اجتماعية تقررها الدولة على اختلاف تخصصاتها السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية، التربوية والتعليمية، والاتصالية لتلعب أدوارا اجتماعية في نفس السياق، وتعمل على حل المشاكل الاجتماعية للمجتمع بشرائحه المختلفة، ومن خلالها يتحقق مبدأ المساوة بين جميع أفراد المجتمع من حيث مثلا المساوة في فرص العمل، وتوزيع الثروة، والامتيازات، والحقوق السياسية، وفرص التعليم، والرعاية الصحية وغيرها، وبالتالي تضمن العدالة الاجتماعية تمتع جميع أفراد المجتمع بعيش حياة كريمة بعيدا اللاعدل واللامساواة.

فما يلبث أن يصبح الأمر خطيرا إذا وجودت نماذج تنظيمية تعكس أزمة تطبيق العدالة الاجتماعية الناجزة مثل تفشي الفساد، الرشوة، والمحسوبية وغيرها، مما يولد إحساس لدى أفراد المجتمع بالظلم، والتعدي على حقوقهم بل وانتهاكها، مما يؤثر على الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية، والانتماء، وهو ما يعرف بسوء تطبيق العدالة الاجتماعية، وعدم إنجازها. فسوء تطبيق العدالة الاجتماعية يؤدي إلى ظهور ما يسمى بأزمة العدالة الاجتماعية الناجزة، هذه الأخيرة التي تؤثر بالسلب على وعي المجتمع، تضامنه، وتماسكه، ومن ثم استقراره، وأكثر فئة من فئات المجتمع التي تتأثر مباشرة من أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة هي فئة الشباب، لما لهذه الفئة من خصائص تميزها عن الشرائح الاجتماعية الأخرى للمجتمع، مما يؤثر على تحملهم للمسؤولية الاجتماعية في أفعالهم، وينجر عن ذلك أفعال عنف قد تصل إلى حد المعاقبة القانونية الصرمة.

ومن خلال هذا الأثر يبحث موضوع الدراسة الحالية على انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على تحمل الشباب للمسؤولية الاجتماعية الأمر الذى ينعكس، ويتجلى بوضوح في أفعالهم التي قد تصل إلى درجة العنف بأشكاله المختلفة، مما ينبأ بالخطر على الانتماء الوطني، والتنمية الشاملة. وفي هذا السياق يمكن تقسيم هذه الدراسة المقدمة إلى العناصر التالية:

- الاطار التصوري للدراسة الذي يحدد موضوع الدراسة، الإشكالية، أهمية الموضوع، وأهدافه.

- الإطار النظري للدراسة الذي يحدد تعريف المفاهيم المفتاحية للدراسة، وقبلها وضعها في إطار تصور نظري.
- الإطار العملي للدراسة الذي يقوم بمعالجة انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على تحمل الشباب للمسؤولية الاجتماعية بالتطرق إلى الاجابة النظرية على أسئلة الاشكالية المطروحة.

أولا: الاطار التصوري للدراسة.

1- موضوع الدراسة:

يتحدد موضوع البحث في أنه محاوله تسعى للكشف عن انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على تحمل الشباب للمسؤولية الاجتماعية، من خلال توضيح مدى فاعلية العدالة الاجتماعية وانعكاسها على الوعي الاجتماعي، كما تأثير أزمة تطبيقها على أفعال العنف لدى الشباب، وضعف مستوى المشاركة الايجابية لديهم نحو قضايا مجتمعهم.

2- إشكالية الدراسة:

يمكن النظر إلى مدى تحقق العدالة الاجتماعية في أي بلد عن طريق المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية التي تشكله، والتي تلعب أدوارا اجتماعية بالأخص في حل المشاكل الاجتماعية، فالعدل يفيد معنى المساواة في تطبيق الدور الاجتماعي، أما العدالة الاجتماعية فتهتم بعدم الانحياز لأي إنسان لأي أمر أي إعطاء كل ذي حق حقه، وفي ضوء ما سبق فالعدالة الاجتماعية الناجزة هي أفضل تطبيق لمفهوم العدالة الاجتماعية، وتستوجب تحقيق العدل والمساواة في آجال زمانية معقولة دون الظلم أو القهر أو الاستبداد لتعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

لكن مع سوء تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وعدم الاهتمام بحقوق أفراده والتركيز على فئات معينة فقط منه باعتبارات غير أخلاقية، وغير اجتماعية، والتأجيل المستمر لإنجاز القضايا الاجتماعية التي تمس شرائح المجتمع بخاصة الشباب منه بتعطيل، وتسبيق لفئات منه عن فئات أخرى سوف يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية الناجزة، وبالتالي انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية الأمر الذي ينعكس بدوره على الاستقرار، والأمن في البلاد. وأي محاولة إصلاحية أو تطويرية للمجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية تبنى على الحوار من أجل توجيه الوعي نحو قضايا المجتمع، تلقى تحديات كبيرة أهمها سوء تطبيق العدالة الاجتماعية بين جميع شرائح المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى فشل الحوار قبل أن يبدأ.

وبالتالي لابد أن تستند كل محاولة علاجية لظاهرة العنف لدى الشباب إلى مقاربة سوسيولوجية تبلور رؤيتها لواقع العدالة الاجتماعية في ضوء التحولات الاجتماعية، والمجتمعية العامة من أجل

إنجاح لغة الحوار بدل العنف، لأن هذا الأخير هو انعكاس لتفاعل عدة أبعاد لم تشبع سواء نفسية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية، ودينية، بينما محاورة هؤلاء الشباب اجتماعيا هي عملية متعددة الأبعاد، ومسار للبناء المستمر. وينبغي اليوم تطوير بيداغوجية جديدة ترسي لثقافة السلام، والسلمية مع الشباب قصد البحث عن أفضل السبل لكيفية التصرف معهم بحكمة، وتوازن أثناء الأزمات، والأفعال العنيفة التي قد يخلقونها، وبشكل يؤدي إلى امتصاص العنف، والحد كذلك من نزعات التطرف لديهم.

وفي ضوء هذا الفهم يمكن تشخيص ظاهرة العنف لدى الشباب من خلال البحث عن العدالة الاجتماعية الناجزة كسبب رئيسي يؤثر في الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشباب، من أجل نجاح كل مساعي تحقيق ثقافة التسامح، التعاون، والسلام بين كل الأطراف الفاعلة والشركاء الاجتماعيين في المجتمع لغاية تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع. وبحسب الدراسات العلمية التي تهدف إلى تمكين التنمية الشاملة توصل العلماء إلى أن التنمية الشاملة تتحقق من خلال سلوكيات بسيطة داعمة لها في مقدمتها الإدراك، والوعي الذي يشكل في أذهان الأفراد، ومن ثم فإن الشعور بالمسؤولية الاجتماعية سوف يحقق هذا الاتجاه الإيجابي نحو التنمية، والأمن وتجاوز أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة، وانعكاسها على تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ومن ثم التنمية الشاملة، وهو ما يعرف بسوء تطبيق العدالة الاجتماعية، وعدم اقرارها فعليا الأمر الذى ينعكس على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية عند كل شرائح المجتمع في مقدمتهم الشباب، ويتمظهر ذلك في "المشاركة السياسية، المشاركة في نجاح الأداء الوظيفي في مؤسسات العمل، التنشئة الاجتماعية للأبناء، وغرس قيم المواطنة والانتماء بداخلهم، وكذلك من خلال ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وعدم زعزعة الثقة في أجهزتها". (إسلام فوزى انس قطب، 2016، ص2) فقدرت الدولة بمؤسساتها على تحقيق العدالة الاجتماعية مع مراعاة الإنصاف، المساواة، وحماية المصالح الاجتماعية بحد ذاتها مسؤولية اجتماعية تحقق ما يسمي بالعدالة الاجتماعية الناجزة. وفي ضوء انعكاس العدالة الاجتماعية الناجزة على شعور الشباب بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تدقيق وفهم كيفية تأثير الشعور بأهمية المسؤولية الاجتماعية على ظهور الأفعال العنيفة لديهم كانعكاس لأزمة العدالة الاجتماعية الناجزة في مجتمعهم تنطلق الدراسة الحالية من التساؤل الرئيسي التالي: ما انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على شعور الشباب بالمسؤولية الاجتماعية؟ والذي ينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما نمط القضايا الاجتماعية التي تعكس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة؟
- ما فاعلية تطبيق العدالة الاجتماعية على الوعي الاجتماعي للمجتمع؟
- ما انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على ظهور أفعال العنف لدى الشباب؟

3- أهمية الموضوع:

يعد الكشف عن انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية موضوعا جديرا بالاهتمام، والدراسة حيث:

- أصبح لزاما علينا أن ندرس أسباب العنف لدى الشباب من منظور أخر لا يختزل الأسباب المسببة لفعل العنف في أسباب نفسية، تربوية، مهنية، اتصالية، وأسرية على مستوى الأنساق الجزئية للمجتمع، بل أن الأنساق الكبرى تلعبا دورا كبيرا في نمو الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشباب، وتجنبهم الوقوع في أفعال العنف اتجاه المجتمع الذي ينتمون إليه، لذلك كانت العدالة الاجتماعية كنسق كلي يتضمن عدة أنساق جزئية لتحقيقها سوف يكون لها بليغ الأثر على فعل، وردة فعل الشباب اتجاه القضايا المجتمعية المرتبطة بها.

- وتراجع المسؤولية الاجتماعية للشباب، وما يصحبها من مشاكل، وظواهر عنيفة يرجح أهمية تطبيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وإذا ما كنا نرغب في متابعة أثر ذلك على المجتمع من الناحية السوسيولوجية، فتوضيح المفاهيم المرتبطة بمفهوم العدالة الاجتماعية الناجزة، وتفكيكها إلى المتغيرات المرتبطة بها لها من الأهمية النظرية التي تجلي لنا انعكاس أزمتها على شعور الشباب بالمسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

4- الأهداف النظرية للدراسة:

يتحدد الهدف الرئيسي في الكشف عن انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل في:

- تحديد القضايا الاجتماعية التي تعكس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة.
- الكشف عن فاعلية تطبيق العدالة الاجتماعية على الوعي الاجتماعي للمجتمع.
- تشخيص انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على ظهور أفعال العنف لدى الشباب من خلال التناول النقدي، والتحليلي لأزمة العدالة الاجتماعية الناجزة في المجتمع، ورد فعل الشباب منها، وما لهذه الأفعال من أثار سلبية على أدائه، ومشاركته الإيجابية اتجاه مجتمعه ومساهمته في النهوض به، وتنميته.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة.

تزداد الحاجة اليوم إلى عقد اجتماعي تشاركي جديد يوثق تطلعات المواطنين إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويصون الحقوق، ويضمن الحصول على الخدمات، والفرص بصورة عادلة، وشاملة فالعدالة الاجتماعية تقوم على مبدأ المساواة، والإنصاف، والحقوق، والمشاركة.

من أجل مقاربة موضوع الدراسة الحالي وجدت أن المقاربة الحقوقية للعدالة الاجتماعية تركز على مفهوم العدالة الاجتماعية المعاصر، والتي تنطلق فيه من حق الإنسان في التمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية كاستحقاق إنساني أساسي. وقد صيغت هذه الحقوق في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهود، والمواثيق، والاتفاقيات الدولية كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والاتفاقيات الخاصة بحقوق الأقليات. وترسخ هذه المقاربة ترابط الحقوق كاملة وعدم تجزئتها، ومنها الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية. ويدخل في صلب المقاربة الحقوقية اعتبار التنمية حقا من حقوق الإنسان، ويترتب عليها مقاربة الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة كالصحة والتعليم كحقوق، وليس مجرد خدمات. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، 2020، ص21) أن نظرية الانعكاس والممارسة الروتينية وممارسة التدخل والمشاركة تقدم توضيح لتشكل الفعل عند الفرد كانعكاس للشعور الداخلي بعدم تحصيله لحقوقه حسب المقاربة الحقوقية للعدالة الاجتماعية، وفي ضوء أفكارها نلمح ذلك.

حيث يشكل مفهوم الممارسة الروتينية حسب التصور الاصطلاحي مفهوما غير جديدا إذ تناوله كثير من المفكرين، ولكن الجديد هو فهم طبيعة التغيرات من خلال جوانب الذات، ليشكل الانعكاس ميكانزما روتينيا لتبيان المواقف الاجتماعية التي ينتج عنها التفاعلات اليومية، وإنماء حالة الاغتراب، فإن العقل مثله مثل المرآة يعكس الظواهر المحسوسة وفق عملية ديالكتيكية تربط بين ما هو داخلي، وما هو خارجي تلك التي تجعل من العلم، والممارسة، والوعى النقدي أساسا في العمل بمنهج ممارسة التدخل الذى تتحدد أهدافه من خلال إثارة الفاعلين من أجل إنهاء الاختلالات المعيشية، ومن ثم البحث عن رؤى جديدة للنظر في العالم.

ولذلك فهي طرح منهجي جديد، يجعل العلاقات اليومية من الوجود المعاش معملا إنسانيا لتصحيح كل ما أصابه الواقع الاجتماعي من تدهور. وفى هذا السياق فإن ممارسة التدخل وفق ما تقدم يكون بمثابة مشاركة مجتمعية تعبر عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه كل مجالات المجتمع لاسيما الأفراد الذين يعانون من سوء تطبيق العدالة الاجتماعية، ويبدو أن ممارسة المشاركة تعمل على تفعيل الخبرة الذاتية للفاعلين الاجتماعيين حتى تكون الخبرات المنعكسة ناجحة في حل المشكلات الاجتماعية، ومن ثم إبداع آليات، وأدوات جديدة تساعد في ذلك.

فالأفعال المنعكسة داخليا عن طريقها يمكن تكييف العلاقة بين الفعل، الممارسة، النقد الحرية، والإبداع، وهو ما يؤدى إلى تخليق نوع من الفكر النقدي الذى من شأنه أن ينهى إلى الأبد حالات تعطيل الفكر، والممارسة. (إسلام فوزى انس قطب، 2016، ص. ص 6 -7)

وتساعد هذه النظرية في تقديم رؤية سوسيولوجية حول مدى انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على فكر، ووعى الأفراد، ومن ثم انعكاسه على ممارستهم، ومستوى مشاركتهم وتدخلهم في المجالات الحياتية التربوية، السياسية، والعملية التي تعكس المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الذين يعانون من أزمة تطبيق العدالة الاجتماعية التي هي حق من حقوقه حسب المقاربة الحقوقية للعدالة الاجتماعية.

من خلال ما سبق ضروري بالنسبة لفهم موضوع هذه الدراسة، والإجابة على الأسئلة المطروحة تقديم تعريفات واضحة للمفاهيم المفتاحية لهذه الدراسة.

1- العدالة الاجتماعية الناجزة:

للعدالة الاجتماعية صور عديدة، ومن أهم صورها العدالة الموضوعية، والعدالة الإجرائية فالقواعد التي تنظم حياة الأشخاص، وحقوقهم، وواجباتهم سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الجنائية هي قواعد ترمى – في الأصل – إلى تحقيق العدالة الموضوعية أي العدالة في حقوق أفراد المجتمع بحيث لا يحصل فرد على أكثر أو أقل من حقه.

على أنه لا تكفى القواعد الموضوعية التي تقرر للأشخاص حقوقا متساوية لقيام العدالة وإنما يجب أن تكون هناك قواعد إجرائية تكفل حماية هذه الحقوق إذا تم الاعتداء عليها، ذلك أن الحق دون حماية لا قيمة له، وهذه الحماية تتم من خلال مؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسسة القضاء في الدولة، ولا قيمة للقواعد التي ترسيها العدالة الموضوعية دون القواعد التي تكفل تحقيق العدالة الإجرائية، فهذه القواعد الأخيرة هي الحماية لحقوق الأفراد. (عادل عامر، 2019/03/28، 20:36سا، https://www.democraticac.de/?p=32081)

والعدالة الاجتماعية في تعريف "**الإسكو**" هي المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد، والفرص للجميع رجالا ونساء، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها، أما أهم التحديات التي تحول دون تحقيقها فهي الفقر، وعدم المساواة، والوصول غير المتكافئ إلى الخدمات الاجتماعية، والبطالة، والإقصاء الاجتماعي، وسوء الإدارة، وغياب السياسات القائمة على المشاركة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، 2020، ص4)

كما أن العدالة ليست مصطلح يطلق بغير معنى أو تردد في كل مناسبة كما أن مصطلح ناجزة التي كثر تداولها في كل مناسبة أو غير مناسبة وصفا للعدالة بعد أن ضلت الطريق وأصبحت صعبة المنال إذ يقف في طريقها العقبات على طول السنين، ويكشف لنا "**قاموس لسان العرب**" عن معنى العدالة في الجزء الرابع بأنها ضد الجور، والظلم، وتعنى الحكم بالحق.

أما عن ضرورة أن تكون ناجزة فإن الكلمة أيضا معناها بالجزء السادس من ذات القاموس عاجلة، وناجزة صفة تلحق أيضا بالموصوف فيقال حكم ناجز أو قول ناجز، ولهذا كانت العدالة الاجتماعية الناجزة في باب الحقوق، الحريات، سيادة القانون، ونظام الحكم غاية حتمية، التزاما ضرورة، وأسلوب حياة تجمع كل المبادئ، والقيم التي من شأنها أن تحقق العدل، الحق، والمساواة عاجلا وليس آجلا. لهذا فإنها تتطلب النضال الاجتماعي لأنها حق لكل مواطن على أرض الوطن وطنيا أو أجنبيا، فقيرا أو غنيا، صاحب مكانة أو غير ذلك لأنها حق لكل مواطن، والتزام على الدولة، وواجب دستوري يصون هذا الحق، وتعطيلها أو محاولة عرقلة انجازها من طرف أي كان ضمن مؤسسات الدولة جريمة توجب العزل، والحبس أي المحاسبة الاجتماعية، والقانونية.(شوقي السيد، 2019/03/28، 20:51سا، https://www.almasryalyoum.com/news/details/978921)

من خلال ما سبق تعتبر العدالة الاجتماعية الناجزة أفضل تطبيق لمفهوم العدالة، وتستوجب تحقيق العدل، الإنصاف، المساواة، التوازن، عدم التعدي، وحماية المصالح دون ظلم أو قهر لنيل الحقوق، ومن ثم تحصيل الوجبات من ذوي الحقوق بما يعنى كونها أنجز، وأسرع سبل تحقيق العدالة. والنظر للعدالة الاجتماعية الناجزة يقتضي النظر للجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والتشريعية، ولتحقيقها لا بد من دراسة كل هذه الجوانب بشكل معمق.

2- أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة:

أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة هي انعكاس لعدم تطبيق العدالة الاجتماعية، وتعد أزمة إنجاز العدالة، والشعور بالظلم نتيجة طبيعية لاسترخاء مؤسسات الدولة أو النظام القائم عليها، وتعد الإجراءات العقيمة، التعقيدات السياسية، الإدارية، عدم الموضوعية، وانتشار المحسوبية والرشوة في قضاء حاجات، ومطالب فئة قليلة على حساب أغلبية أفراد المجتمع الأخرين الذين يعجزون على تحصيل حقوقهم مما يحدث خللا بنائيا، ووظيفيا في مبدأ العدل، والمساواة مما ينعكس على أفعال هؤلاء الأفراد في ممارساتهم اليومية، حيث أن من أسباب هذه الأفعال المنحرفة، العنيفة، والاجرامية عدم شعور مرتكبيها بالعدالة الاجتماعية في مجتمعهم مما يولد لديهم عدم تحمل للمسؤولية الاجتماعية. (عبد الله محمد عبد الرحمن، 1998، ص 133)

3- المسؤولية الاجتماعية:

تعني المسؤولية الاجتماعية إجمالي التزامات الأفراد اتجاه المجتمع الذي ينتمون إليه ومنشأ هذه الالتزامات العلاقة المتبادلة بينهم، وبين المجتمع، وكيفية تلبية حاجاته، وتحقيق أهدافه، ولهذا فإن تحديد مفهوم دقيق للمسؤولية الاجتماعية يعد أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد، فبالرغم من ذلك البعد الاجتماعي العميق بمضامينه، واتجاهاته فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ينطوي على العديد

من المعاني، والمرادفات التي تكون بمجملها دالة للتغير، والتعديل المستمر ناهيك عن اختلاف المفهوم باختلاف المجتمعات، الدول، الحكومات، والفئات السياسية من أحزاب، ومنظمات لكل هذا فقد كان لهم دور، وتأثير مباشر، وغير المباشر في تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

رغم كل الاختلافات، والتباينات في مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك جانبين يمكن التركيز عليهما: الأول قانوني، والثاني إنساني:

- **الجانب القانوني:**

ينطلق أساسا من العلاقة القائمة بين أفراد المجتمع، ومؤسساته المختلفة السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والدينية، ومضمون هذه العلاقة أن هذه المؤسسات أيا كانت لها عمليات تنفذها، وأفعال تمارسها، وأهداف تحققها، وبالتالي لا بد أن يكون لذلك آثاره التي تمتد لتغطي كل المجتمع مهما كانت تلك الآثار. ويستند الجانب القانوني على نظرية "**العقد الاجتماعي**" لـ "**توماس هوبز**"، "**جون لوك**"، و"**جون جاك روسو**" حيث تستند نظرية العقد الاجتماعي على بناء فلسفي يتمثل في البعد القانوني للعقد الاجتماعي، وضمن معطيات، وفروض تدور حول العلاقة بين الأفراد والمجتمع، وما يقدمه المجتمع بمؤسساته لأفراده، وما يقدمه الأفراد لمجتمعهم، فإذا كان المجتمع قد قدم لأفراده الحقوق، والضمانات أي حق الوجود، والعمل والضمان فإن الأفراد من واجبهم أن يقدموا للمجتمع ضمن مفهوم العقد الاجتماعي الالتزامات الاجتماعية، الأخلاقية، والإنسانية في ضوء هذا العقد الاجتماعي.

إن صيغة العلاقة المتبادلة التعاقدية الطوعية، والتي تمثل الوعاء الذي يمكن لعلاقات التبادلية بين المجتمع، وأفراده أن تنمو فيه، والذي يكون بفعل مؤسسات المجتمع التي قد منحتهم إياها لا بد أن ينعكس بشكل تغيرات اجتماعية، ثقافية، ومنظماتية، ويخلق أعرافا، ومعايير يمكن أن يعتمدها المجتمع رغم عمق العلاقة، وتعقيداتها، وربما قد تعد موضوعا شائكا قد يصعب الخوض فيه لأسباب كثيرة إلا أن المسألة أكبر من ذلك.

- **الجانب الإنساني:**

يقوم هذا الجانب من مفهوم المسؤولية الاجتماعية على الدور الذي يمكن أن يمارسه أفراد المجتمع بوصفهم عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع، ومدى مساهمتهم الإنسانية في مجتمعهم مثل المؤسسات الخيرية، الأعمال التطوعية الإنسانية، الاجتماعية، والبيئية، فالعلاقة الإنسانية التي تتكون بين أفراد المجتمع هي التي تنمي التضامن، التماسك الاجتماعي، والتكافل الاجتماعي، ومن ثم تقوية الرابط الاجتماعي في المجتمع الواحد. (سرمد كوكب الجميل، 2001، ص. ص 255 -273)

وفي تعريف عام للمسؤولية الاجتماعية هي "مجموع استجابات الفرد، ومؤسسات المجتمع لأبعاد المسؤولية الاجتماعية تلك الاستجابات التي تعبر عن إدراك الفرد لمسؤوليته عن سلوكه، أفعاله والتزامه أمام ذاته، عن نفسه، وعن الجماعة التي ينتمى إليها، وتتضمن معرفة الفرد لحقوقه، وواجباته نحو نفسه، وأسرته، زملائه، دينه، ووطنه، وهذا يتم من خلال فهم مشكلات المجتمع، أوضاعه، والحرص على المشاركة الايجابية، والتعاون مع الاخرين من أجل المحافظة على المجتمع، والعمل على تقدمه وازدهاره. (ميسون محمد عبد القادر مشرف، 2011/2009، ص10)

ويمكن تعريفها في ضوء هذه المداخلة بأنها "مدى فهم، وتقدير الشباب لواجباته اتجاه مجتمعه بأدائه، ومشاركته في تحقيق الأهداف العامة التي تساعد على النهوض بالمجتمع، والتنمية، وتحمل تبعات أفعاله، وعدم الانحراف بها نحو أفعال العنف بأشكاله المختلفة".

ثالثا: الإطار العملي للدراسة.

من خلال البحث عن انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على تحمل الشباب للمسؤولية الاجتماعية ضمن الأسئلة المطروحة في الاشكالية السابقة يمكن الإجابة عليها من خلال العناوين التالية:

1- القضايا الاجتماعية التي تعكس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة:

القضايا الاجتماعية التي تعكس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة تختزل في المشاركة والتدخل الاجتماعي في المجالات المجتمعية كالمشاركة السياسية، المشاركة في تفعيل نجاح الأداء الوظيفي داخل العمل، التنشئة الاجتماعية للأبناء تربويا، وتعليميا، وزرع قيم المواطنة، والانتماء بداخلهم، وكذلك من خلال ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وعدم زعزعة الثقة في أجهزتها.

فأزمة العدالة الاجتماعية الناجزة تؤثر سلبا على معيار المشاركة السياسية بظهور مقاطعة العمل السياسي، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، والرئاسية كما تأثر سلبا على الانتماء إلى الأحزاب أو المشاركة في المحليات أو المشاركة في الجمعيات أو حتى في حملات الدعاية الانتخابية وهو ما يؤكد على أن الشعور بغياب العدالة الاجتماعية الناجزة ينعكس سلبا على المشاركة السياسية كأحد معايير المسؤولية الاجتماعية. بالإضافة إلى تعدد التأثيرات الاجتماعية السلبية مثل ممارسه الرشوة، والتنازل عن بعض الحقوق، ثم تتشوه الصورة الذهنية لمؤسسات الدولة مثل القضاء، واتهامه بعدم العدل، بالبطء، وثم ممارسة أفعال العنف، الجريمة، والانحراف. (إسلام فوزى انس قطب، 2016، ص. ص 14-15)

2- فاعلية العدالة الاجتماعية الناجزة على الوعي الاجتماعي للمجتمع:

- تعزيز الوعي الجمعي للمجتمع.

- التعايش السلمي داخل المجتمع الواحد الذي يتحقق في ظله الازدهار، الرقي، والتطور فلا وجود لاستقرار بعدم وجود العدالة الاجتماعية.
- انتشار التعاون المجتمعي.
- اليقظة اتجاه الوضع الاجتماعي للمجتمع، وطبيعة الأزمات الداخلية أو الخارجية التي قد يواجهها.
- المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف شرائحه.
- نشر المساواة، والتضامن بين جميع أفراد المجتمع.
- احترام وتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية في حد ذاتها.
- التطوع في الأعمال الخيرية المختلفة.
- تقبل التنوع من خلال التواصل مع الأفراد الذين ينتمون إلى أعراق، ثقافات، وديانات مختلفة بهدف بناء فهم ثقافاتهم، وتقبل الاختلافات الفكرية، ومعرفة أوجه التحيز في المجتمع، والقضاء عليها، ومعرفة القضايا التي تؤثر على الأفراد الذين ينتمون لثقافات مختلفة، ومحاولة مساعدتهم.
- تعزيز مفهوم المساواة في الفرص والحقوق والواجبات.

3- انعكاس أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة على ظهورأفعال العنف لدى الشباب:

غياب العدالة الاجتماعية الناجزة يهدد المواطنة، ويساعد في ظهور مجتمع المخاطر، وثقافة الفوضى ويتضح ذلك من خلال تأثيراته السلبية على أفعال الشباب.

ويتبين ذلك من خلال: (إسلام فوزى انس قطب، 2016، ص. ص 25 -26)

- أن ضياع الحقوق أو انتظارها فترة طويلة من الزمن من طرف الشباب أو أهليهم ينعكس بالسلب عليهم، حيث يزيد من توترهم، ويدفعهم الى كثرة التشاحن فيزداد الانحراف، والعنف في أفعالهم، وتتفاقم المشاكل المرتبطة بهذه الأفعال من خلال ممارسة الانتقام الفردي والجماعي من مؤسسات الدولة كتخريب مؤسساتها، وحتى التخريب الذي يلحق بالملاعب والشوارع، والذي قد يصل لحد تهديد هذه المؤسسات، والفاعلين فيها، مما يؤدى إلى انقلاب المعايير، فيصبح الشيء الطبيعي الذي هو أن الشباب هو القوة الديناميكية لبناء المجتمع إلى سيادة مظاهر الفساد، والعنف، والاجرام لديه مما يؤثر ذلك سلبا على التنمية، والانتماء.

- احساس الشباب بغياب العدل، والعدالة يدفع به للحصول على حقه بطريقته الخاصة ما يزيد عنصر الفساد، والرشوة، والمحسوبية، والتخريب، وعدم الالتزام الأخلاقي اتجاه مجال عمله أو دراسته، أو أسرته، فيؤثر ذلك بشكل سلبي على الأمن الاجتماعي، ومن ثم تكمن المخاطر في أفعاله غير المسؤولة لا أخلاقيا ولا اجتماعية.

- هناك مناطق نائية أو تعاني من التهميش وعدم اعطائها نفس الأهمية مع مناطق أخرى في مشاريع التنمية مما يضعف الارتباط مع أجزاء المجتمع، ويؤدي ذلك إلى ضعف الانتماء للوطن، وعدم اكتراث شباب هذه المناطق بالدولة، وبمنظوماتها، مما يحدث خلل مجتمعي قد يؤدي الى انهيار الدولة. فاللجوء إلى استخدام القوة أو العنف لانتزاع الحق المغتصب يهوى بالمجتمع الى المخاطر. ويؤثر على تحملهم للمسؤولية الاجتماعية في أفعالهم، وينعكس ذلك دائما بالسلب على الانتماء، والتنمية.

خاتمة:

الشباب في هذه المرحلة الحساسة من حياته التي تكون لديه الأنا أي كينونته، والتي هي نتاج للماضي والمستقبل، وهي بهذا تراوح في شكل صيغ تعادلية تعبر عن التنظيم الدينامي غير المستقر المتنامي الذي ينفعل لمعطيات الوسط الاجتماعي، ومتغيرات العصر بهدف التكيف، وفي ضوء ذلك كله تتحدد أساسيات هويته، وشخصيته الانتمائية، ومن ثم كل القضايا التي تدور في الممارسة اليومية لمجتمعه تأثر فيه بالشكل الإيجابي كما بالشكل السلبي، وقضية أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة لها بليغ الأثر على تحمله للمسؤولية الاجتماعية مما يولده لديه أفعال عنيفة.

وتبني إجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية الناجزة من أجل دفع الشباب إلى تحمل المسؤولية الاجتماعية، وتجنب أفعال العنف أصبح أمر جد ضروري في أي مجتمع يعاني من أزمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومثل هذه الاجراءات نلخصها مما قدمه "**عبد الله على العسكر**":

- تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة لمكافحة الفساد.

- **دعم جهات مكافحة الفساد**: دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد بمنحها الشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفني، والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها، والحماية اللازمة لأعضائها مما يكفل لهم الحياد، والاستقلال بالإضافة إلى وضع، ومتابعة تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع غيرها من الهيئات، والأجهزة المعنية.

– **الارتقاء بمعيشة المواطنين:** الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية بإصدار قرارات إصلاحية تضمن الكرامة الإنسانية فعلا.

– **دعم الأماكن الأكثر فقرا وتنميتها:** باستخدام خرائط الفقر لدعم الأماكن الأكثر فقرا، وإنشاء قاعدة بيانات للمستفيدين من الدعم بمشاركة وزارات الصحة، والتضامن الاجتماعي والشباب، والرياضة وغيرها من الوزارات.

– دعم الأسواق كذلك للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، وربطه باستراتيجية مكافحة الفساد من خلال فتح أسواق جديدة للسلع بالتنسيق بين الوزارات المعنية، وإتاحتها للمواطنين بأسعار مخفضة، وكذا تحديد أسعار السلع المختلفة، ورصد التجاوزات التي تتخللها.

– **الحد من التلاعب في الفواتير:** سواء المتعلقة بإنجاز المشاريع التنموية أو استيراد السلع من الخارج من أجل حماية مال الشعب.

– **رفع وعى الجماهير بخطورة الفساد:** رفع مستوى الوعى الجماهيري بخطورة الفساد، وأهمية مكافحته، ومحاربته، والتبليغ عن كل من يمارسه، وضمان الحماية للمبلغ، والعقاب للفاسد من أجل بناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

– **إعادة النظر في مناهج التربية والتعليم:** بالممارسات الناجحة منها تضمين مفاهيم ذات صلة بالشفافية والنزاهة، ورفض الفساد بالمناهج الدراسية بصورة غير مباشرة لمختلف المراحل التعليمية.

– **توعية الطلاب بخطورة الفساد:** من خلال ممارسات ناجحة بالتعليم العالي أي بإدخال التعليم العالي وجامعات، ومراكز البحث في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية الناجزة. (عبد الله على العسكر، 2019/03/27، 21:02 سا، https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2770957/1/)

أما إذا ما أدرك الشباب بوعيه، وقدرته على تحليل معطيات الواقع المزرى لعدم تطبيق العدالة الاجتماعية، وتوحد مع مختلف شرائح مجتمعه بطرق حضارية، وسلمية فبإمكانه تحصيل العدالة الاجتماعية لنفسه، ولمجتمعه.

قائمة المراجع:

1- سرمد كوكب الجميل (2001). الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، دار الحامد للتوزيع والنشر، عمان.

2- عبد الله محمد عبد الرحمن (1998). علم الاجتماع القانوني النشأة التطورية والمداخل النظرية الحديثة والدراسات الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

3- ميسون محمد عبد القادر مشرف (2011/2009). التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الاسلامية بغزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

4- إسلام فوزى انس قطب (2016). انعكاس أزمه العدالة الناجزة على الشعور بالمسؤولية المجتمعية تحليل نقدى سوسيولوجى، مداخلة مقدمة للمؤتمر الإقليمى دور الانتماء الوطنى فى تحقيق التنميه الشامله، القاهرة.

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا(2020). دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، بيروت.

6- شوقي السيد (20:51/03/28،2019سا). عقبات في طريق العدالة الناجزة، مؤسسة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/978921

7- عبد الله على العسكر (2019/03/27، 21:02سا). حصاد مكافحة الفساد تحقيق العدالة الناجزة ورفع وعي الجماهير، https://www.akhbarelyom.com/news/newdetails/2770957/1/

8- عادل عامر (2019/03/28، 20:36سا) مفهوم العدالة الناجزة، المركز الديمقراطي العربي، https://www.democraticac.de/?p=32081